أداء متباين للدولار الأميركي.. واليورو يتراجع لأدنى مستوى في 9 أشهر

«الوطني»: الاضطرابات الأوكرانية ـ الروسية تدفع المستثمرين إلى التوجه نحو الأصول الأكثر أماناً

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الدولار الأميركي شهد ارتفاعا خلال الأسبوع الماضي تبعا لصدور عدد من تقارير النمو الاقتصادي في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، والتي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو يمر ببعض التراجع خلال الربع الثالث من السنة، وهو ما يدل على أن منطقة اليورو أصبحت أكثر عرضة للتأثر بالاضطرابات في أوكرانيا بالإضافة إلى نسبة التضخم الضعيفة في المنطقة.

فضلا عن ذلك، صرح محافظ بنك انجلترا المركزي بأنه لن يتم قريبا رفع أسعار الفائدة خاصة أن الأنظار تتوجه حاليا نحو المخاطر الخارجية بالإضافة إلى التراجع الحالي في الأجور بالرغم من تراجع نسبة البطالة. وقد بدأ الدولار الأميركي بالتراجع على اثر صدور معطيات اقتصادية ضعيفة فضلا عن تصاعد الاضطرابات في أوكرانيا، وهو الأمر الذي دفع بالمستثمرين إلى التوجه نحو الاستثمارات الأكثر أمانا على غرار الين الياباني والفرنك السويسري مع حلول نهاية الأسبوع.

وأوضح التقرير أن اليورو بدأ الأسبوع الماضي عند 1,3404 دولار ثم تراجع بعد أن شهد مؤشر ZEW الاقتصادي الألماني تراجعا حادا.

كما أن تراجع نسبة التضخم مترافقا مع صدور عدد من البيانات الاقتصادية حول تراجع اقتصاد منطقة اليورو خلال الربع الثاني، يشير إلى أن عملية التعافي الاقتصادي في المنطقة قد بدأت بالتراجع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الصادرة قد عززت من التوقعات في أن البنك المركزي الأوروبي قد يحتاج إلى توسعة برنامج الحوافز لديه من أجل تعزيز عملية التعافي الاقتصادي، وهو الأمر الذي تسبب في تراجع اليورو إلى أدنى مستوى له خلال الأشهر الـ9 الأخيرة، إلا أن اليورو سرعان ما تمكن من تعويض بعض الخسائر التي ألحقت به باعتبار أن الاضطرابات في أوكرانيا قد أثرت سلبا على سعر الدولار الأميركي، ليقفل اليورو الأسبوع أخيرا عند 1,3398.

أما الجنيه الاسترليني فقد افتتح الأسبوع عند 1,6774 دولار ثم ارتفع إلى اعلى مستوى له عند 1,6824 دولار، إلا انه سرعان ما بدأ بالتراجع بعد أن أقدم بنك انجلترا المركزي على خفض توقعات النمو لديه فيما يتعلق بنمو الأجور، حيث صرح البنك المركزي بأن سرعة ارتفاع الأجور ستكون عاملا أساسيا لتحديد الوقت المناسب الذي سيتم فيه رفع أسعار الفائدة.

«المركزي الأوروبي» يحتاج إلى توسعة برنامج الحوافز لتعزيز التعافي

وفي المقابل، افتتح الين الياباني الأسبوع عند 102,14 دولار ثم تراجع مقابل الدولار الأميركي بالرغم من أن المعطيات الاقتصادية الصادرة مؤخرا قد أشارت إلى تراجع في النمو الاقتصادي بشكل فاق المتوقع، فضلا عن ذلك عبر عدد من أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الياباني عن توقعات اقتصادية أكثر حذرا لغاية تحقيق نسبة 2٪ المستهدفة، وذلك مع حلول عام 2015، هذا ثم استمر الين الياباني في التراجع باعتبار أن عدد طلبات الشراء الصناعية قد شهد ارتفاعا أقل من المتوقع وهو الأمر الذي ساهم في تراجع سعر الين، إلا أن الين سرعان ما بدأ في الارتفاع من جديد تبعا للأنباء الصادرة والخاصة بالتدخل العسكري ما بين أوكرانيا وروسيا، وهو الأمر الذي دفع بالمستثمرين إلى التوجه نحو الموقع الآمن الذي يتمتع به الين الياباني، ليقفل الين الأسبوع عند 102,34 دولار.

مبيعات التجزئة

وأشار التقرير إلى أن قطاع التجزئة شهد بعض التغييرات خلال شهر يوليو مسجلا الأداء الاقتصادي الأسوأ له منذ 6 أشهر خاصة مع التراجع في حجم الطلب على السيارات، بالإضافة إلى تراجع نمو الأجور في البلاد، مع العلم أن تراجع مبيعات التجزئة هذا الشهر قد أتى بعد ارتفاع بنسبة 0,2٪ خلال شهر يونيو، حيث توقع الخبراء الاقتصاديو أن يحقق هذا القطاع ارتفاعا بنسبة 0,2٪ هذا الشهر.

بالإضافة إلى ذلك، حققت مبيعات التجزئة الرئيسية والتي لا تشتمل على مبيعات السيارات ارتفاعا بنسبة 0,1٪ بدلا من نسبة 0,4٪ المتوقعة.

تعويضات البطالة

من جهة أخرى، قال التقرير إن عدد الأميركيين المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة ارتفع بشكل فاق التوقعات خلال الأسبوع الماضي، إلا أن الارتفاع المذكور لم يؤثر سلبا على واقع أن سوق العمل يستمر في التحسن، فقد ارتفع عدد المطالبات الأولية للحصول على تعويضات البطالة بمقدار 21,000 مطالبة ليصبح العدد الإجمالي عند 311,000 مطالبة، أما الخبراء الاقتصاديون والذين قد توقعوا أن يرتفع العدد ليصل إلى 295,000 مطالبة، فقد تجاهلوا هذا الارتفاع، فعدد المطالبات قد بدأ بالتراجع بعد فترة التقلبات التي مر بها خلال شهر يوليو والتي ارتبطت بإقفال عدد من مصانع السيارات والذي تسبب في تراجع عدد المطالبات إلى أدنى مستوى منذ عام 2006.

وأوضح التقرير ان عملية التعافي الاقتصادي لمنطقة اليورو تراجعت خلال الربع الثاني وذلك في اكبر 3 دول فيها، وهو الأمر الذي يدل على ضعف المنطقة في مواجهة نسبة التضخم المتدنية فضلا عن الأزمة المتصاعدة في أوكرانيا، فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي في ألمانيا الى 0,2٪ بشكل فاق التوقعات، كما ان المعطيات الاقتصادية الصادرة مؤخرا في فرنسا تشير الى تراجع النمو الاقتصادي الفرنسي وهو ما سيدفع بالحكومة الفرنسية الى اعادة تقييم حد العجز المستهدف لعام 2014، هذا وقد أشارت التقارير الى ان إيطاليا قد غرقت في الركود الاقتصادي من جديد بشكل غير متوقع، وهو الامر الذي سيضيف المزيد من الضغوطات على البنك المركزي الأوروبي من اجل توسعة برنامج الحوافز النقدية.

ثقة المستثمر الألماني لأدنى مستوى

ذكر تقرير «الوطني» ان مؤشر ثقة المستثمر الألماني تراجع الى أدنى مستوى له منذ عام 2012 خاصة بسبب الأزمة الأوكرانية وتراجع عملية التعافي الاقتصادي في ألمانيا وهي صاحبة الاقتصاد الأكبر في أوروبا، فقد تراجع مؤشر ZEW الاقتصادي وهو الذي يهدف إلى وضع توقعات النمو الاقتصادي لفترة الأشهر الـ 6 المقبلة، وذلك من 27,1 إلى 8,6 خلال شهر أغسطس، وذلك بدلا من حد 18,2 المتوقع، كما تراجع مقياس اقتصادي آخر لمنطقة اليورو وذلك من 48,1 إلى 23,7.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي الياباني

أشار تقرير«الوطني» الى ان الناتج المحلي الإجمالي الأولي في اليابان تراجع للربع الثاني الى نسبة 1,7٪ بدلا من نسبة 1,8٪ المتوقعة، وليصبح عند نسبة ـ6,8٪ سنويا خاصة بعد ان بدأ الارتفاع الضريبي الحاصل خلال شهر أبريل بالتأثير على سوق الاستهلاك، هذا وقد توقع المستثمرون ان الناتج المحلي الاجمالي سيبدأ بالارتفاع خلال شهري يوليو وسبتمبر ولو ضمن وتيرة معتدلة وذلك مع زوال تأثيرات الارتفاع الضريبي.

بالاضافة إلى ذلك، ارتفاع عدد طلبات الشراء للمعدات بنسبة 8,8٪ خلال شهر يونيو بدلا من نسبة 15,3٪ المتوقعة شهريا.

وأعرب عدد من أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الياباني عن مخاوفهم فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية في ان يتم تحقيق نسبة 2٪ لاستقرار الأسعار مع حلول السنة المالية لعام 2015، وذلك بحسب محضر اجتماع البنك الذي انعقد خلال شهر يوليو. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد طلبات شراء المعدات لشهر يونيو بنسبة 8,8٪ وذلك دون النسبة المتوقعة بكثير عند 15,3٪، مع العلم أن الحكومة قامت بخفض توقعات حجم الطلب بالرغم من الارتفاع الاول الذي حققته خلال الأشهر الـ 3 الأخيرة.

«الوطني للاستثمار»: ارتفاعات في جميع الأسواق العالمية

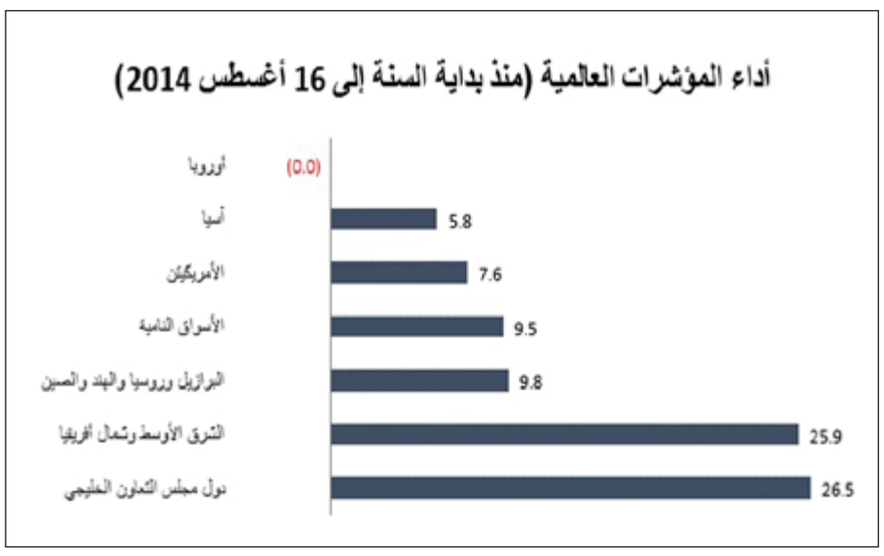

قال تقرير الوطني للاستثمار حول حركة الأسواق العالمية ان جميع الأسواق العالمية شهدت ارتفاعا في الأداء خلال الفترة من 8 إلى 15 أغسطس 2014، حيث حقق مؤشر البرازيل وروسيا والهند والصين أعلى ارتفاع بلغ 3,5٪، تلاه مؤشر الأسواق النامية بنسبة 2,9٪ ومؤشر آسيا بنسبة 2,8٪، ثم مؤشر الأميركتين الذي ارتفع بنسبة 1,4٪، تلاه مؤشر أوروبا بنسبة 1,3٪، ومؤشر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 0,7٪. أما مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي فقد حقق أقل نسبة ارتفاع بلغت 0,6٪.

وذكر التقرير انه وبالنظر لأداء الأسواق منذ بداية العام، فقد ارتفعت معظم الأسواق وكان أفضلها أداء مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع بلغ 26,5٪، تلاه مؤشر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 25,9٪ في حين ارتفع مؤشر البرازيل وروسيا والهند والصين بنسبة 9,8٪ ومؤشر الأسواق النامية بنسبة 9,5٪ ومؤشر الأميركتين بنسبة 7,6٪ ثم مؤشر آسيا بنسبة 5,8٪. أما مؤشر أوروبا فقد حقق تراجعا لا يذكر بنسبة 0,01٪.

«كفيك»: أداء أسواق العملات والمشتقات الأعلى منذ بداية العام

قال تقرير للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) بأن حركة التداولات وأداء أسواق العملات والمشتقات اعتبرت الأعلى منذ بداية العام في شهر يونيو من الربع الثاني والتي كانت مدعومة بالبيانات الإيجابية لاقتصادات الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا معا مما ثبت ان الحركة السعرية نوعا ما على زوج العملة اليورو مقابل الدولار، حيث كان التغير خلال الربع الثاني ما نسبته 0,56٪ لمصلحة الدولار.

وقال مدير التداول في أسواق العملات والمشتقات في (كفيك)حامد أبو سعادة: بأن أسواق شرق آسيا كانت بيانات اليابان متسمة بالقوة مدعومة بزيادة صادرات السيارات وصادرات التكنولوجيا التي حققت أعلى النتائج خلال الخمس سنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض سعر شراء الدولار مقابل الين بمقدار 1,85٪.

وأضاف:«على صعيد المشتقات المالية، فقد كانت نتائج قطاع المعادن الثمينة الأكثر ارتفاعا خلال الربع الثاني متبوعة بقطاع الطاقة، حيث حقق البلاتينيوم ارتفاعا مقداره 4,73٪ مقارنة مع تداولات الربع الأول بينما حقق مزيج النفط الخام (برنت) ارتفاعا مقداره 4,28٪ ويعزى سبب توجه المستثمرين والمضاربين لشراء العقود الآجلة لمشتقات النفط لاستغلال تأثيرات الوضع السياسي والأمني في العراق وتوقع تأثيراتها على الإنتاج».

EASTERN NATIONAL OILFIELD SERVICES CO.
الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية
EASTERN NATIONAL OILFIELD SERVICES CO. K.S.C.C. (شركة إقفلة)

تذكير
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة
الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية (ش.م.ك. مقفلة)
بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للشركة الذي تقرر عقدها يوم الأحد الموافق 24/08/2014
في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً
في مقر مجمع الوزارات – مبنى وزارة التجارة والصناعة – بلوك (2) – الدور الأول –
قاعة (ب) وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12 / 2013 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2013 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقريرالهيئة الشرعية عن مشاريع الشركة الشرقية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/ 2013 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة البيانات المالية المجمعة للشركة في 31 / 12 / 2013 والمصادقة عليها.
5 - تمت التوصية بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2013.
6 - الموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
7 - الموافقة على عدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الادارة للسنة المنتهية في 31/ 12/ 2013.
8 - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2013.
9 - الموافقة على تعيين /أعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة الشرقية عام 2014 وتفويض مجلس الإدارة باعتماد الأتعاب.
10 - الموافقة على تعيين/أعادة تعيين هيئة رقابة شرعية للشركة الشرقية عام 2014 وتفويض مجلس الإدارة باعتماد الأتعاب.

على السادة المساهمين الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم استلام دعواتهم من مقر الشركة الكائن في منطقة شرق الأحمدي – قطعة 8 – قسيمة 42 – الشرقية بلازا – تليفون: 23970000

توقعات بتراجعا إلى المرتبة 45 في الأعوام المقبلة

«الكويتية الصينية»: الكويت الأخيرة خليجياً في بيئة الأعمال والـ 39 عالمياً

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية المتخصصة في الاستثمار في الأسواق الآسيوية الناشئة ان دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت بيئة أعمال قوية في الأعوام القليلة الأخيرة بحسب تقريري «ايكونوميست انتلجينس يونيت» (EIU) والبنك الدولي الصادرين هذا العام، واعتمد التقييم أساسيا على الفائض المالي الكبير الذي سجلته دول الخليج، فهي تبقى كبرى الدول المنتجة للنفط ومشتقاته، وبفضل الأسعار العالية لهذه السلع، يواصل الفائض المالي لهذه الدول بالارتفاع، اضافة الى ذلك، من المتوقع أن تحافظ دول الخليج على هذا الوضع في الفترة ما بين 2014 و2018، وسيكون العامل الداعم لذلك الاستثمارات الكبيرة المخططة في البنية التحتية بعدما فازت دبي بتنظيم «اكسبو الدولي 2020» وقطر باستضافة كأس العالم في 2022، حيث من المتوقع أن يجذب «اكسبو الدولي» أكثر من 25 مليون شخص من حول العالم وأن يدخل ما يقارب 23 مليون دولار استثمارات الى دبي، على عكس ذلك، لم تحصل بعض دول الخليج مثل البحرين والسعودية على تصنيفات متقدمة بسبب عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها.

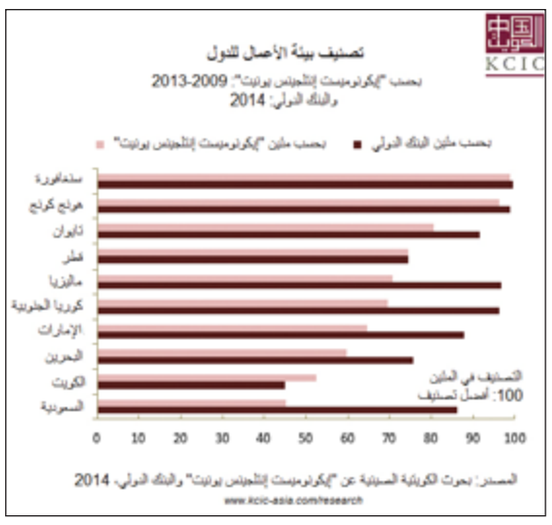

قطر والإمارات تحققان تصنيفات جيدة نسبياً على المستوى العالمي

وأوضح التقرير ان قطر جاءت في المرتبة 21 من أصل 82 دولة، أي من بين أعلى 25٪ اقتصادا أداء، والأعلى من بين دول الخليج، وذلك بحسب تقرير «ايكونوميست انتلجينس يونيت» (EIU) عن تصنيف بيئة الأعمال لكل دولة، ومن المتوقع أن تبقى قطر في هذه المرتبة في الفترة ما بين 2014 و2018، أما الامارات العربية المتحدة، جاءت في المرتبة 29 من التصنيف ومن المتوقع أن تتراجع خطوة في التصنيف الى المرتبة 30 في الأعوام الأربعة المقبلة، وجاءت البحرين في المرتبة 33، ومن المتوقع أن يتراجع تصنيفها الى المرتبة 35، أما الاقتصاد الكويتي، فقد جاء في المرتبة 39 عالميا وآخرا من بين دول الخليج، ومع أنه لايزال من بين أفضل 50٪ اقتصاد، الا أنه من المتوقع أن يتراجع الى المرتبة 45 في الأعوام المقبلة.

وجاء في أعلى التصنيف في تقرير «ايكونوميست انتلجينس يونيت» (EIU) كل من الاقتصاديات الآسيوية هونج كونج التي جاءت في المقدمة وسينغافورة في المرتبة الثالثة، ومن ثم تايوان وماليزيا اللتين قادتا الاقتصاديات الناشئة، يعتمد تقرير «ايكونوميست انتلجينس يونيت» (EIU) على عدة مقاييس لتقييم الاقتصاديات، وهي البيئة السياسية والاقتصاد الكلي والسياسات الموضوعة بشأن الاستثمار في البنية التحتية وسوق العمل.

أما تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الذي يصدره البنك الدولي سنويا ويقيس فيه بيئة الأعمال في الاقتصاديات، فهو مماثل في تصنيفه لتقرير «ايكونوميست انتلجينس يونيت»، لكن يختلف في تصنيف دول الخليج، استحوذت الدول الآسيوية على المراتب الأولى، محتلة خمسة من المراتب العشرة الأولى، اذ تصدرت سينغافورة وهونج كونج الترتيب، ومن ثم ماليزيا في المرتبة السادسة وكوريا في السابعة.

وعلى صعيد تصنيف دول الخليج، صنف البنك الدولي الامارات العربية المتحدة في المرتبة 23 من بين 189 دولة، أي من بين أعلى 13٪ اقتصاد في العالم، بفضل جودة أنظمة تزويد الكهرباء وسهولة تسجيل عقارات جديدة وغيرها من العوامل التي تجعل الامارات جاذبة للاستثمارات، وتليها في التصنيف السعودية في المرتبة 26، والبحرين وعمان وقطر في المراتب 46 و47 و48 على التوالي، وتأتي الكويت في آخر التصنيف الخليجي، وفي المرتبة 104 عالميا، مع أن المستثمرين معفيين من الضرائب، حصلت الكويت على تصنيف منخفض بسبب قيود الائتمان وصعوبة الحصول على تصاريح البناء، يركز تقرير البنك الدولي على المعايير التي تسهل ممارسة الأعمال والبدء بأنشطة جديدة في الدولة عبر تقييم نظام الحصول على التصاريح للبناء، وتوافر الكهرباء، والائتمان، والضرائب.